

**طبيعة النظام السياسي ودوره في رسم وصياغة السياسة الخارجية**  
د. إبراهيم العايش عليّ العايش - قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد  
جامعة سرت - ليبيا  
ala966117@gmail.com

**المختص:**

تناولت هذه الدراسة النظام السياسي وأثره على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة، وقد قُسمت إلى عدة مباحث سعت من خلالها إلى إيضاح أثر طبيعة وأنماط الأنظمة السياسية على السياسة الخارجية، وأهمية دور القائد السياسي في رسم هذه السياسات وتنفيذها، وكذلك إيضاح تأثير الرأي العام على اختيارات وبدائل السياسات لدى صنّاع القرار في السياسة الخارجية، وقد خلصت الدراسة إلى أن طبيعة النظام السياسي للأمن التأثير على رسم وتنفيذ السياسة الخارجية، وتعد من أهم العوامل التي تلعب دوراً في تحديد هذه السياسات واليات تنفيذها، كما أن القائد السياسي والرأي العام يلعبان دوراً في توجيه تلك السياسات واختيار البدائل عند صياغتها وتحديد أهدافها مما يدفع باتجاه إنجاحها، بالإضافة إلى انعكاس البيئة الخارجية على تحديد أهداف تلك السياسات وآليات تنفيذها.

وأكدت الدراسة أن طبيعة النظام السياسي تُعدّ أحد أهم العوامل المؤثرة في رسم وصياغة وتنفيذ تلك السياسات، فكلما كان النظام السياسي أكثر تماسكاً سينال الرضى الجماهيري، وكان دافعاً إلى توفير الموارد اللازمة لصنع تنفيذ هذه السياسات على أكمل وجه.

**الكلمات المفتاحية** - النظام السياسي، السياسة الخارجية، القائد السياسي، النظم التسلطية، الديمقراطية، الرضا الجماهيري.

**Abstract**

This study addressed the nature of the political system and its impact on the formulation and implementation of a state's foreign policy. It was divided into several sections through which the researcher sought to clarify the impact of the nature and patterns of political systems on foreign policy, the importance of the political leader's role in drawing and implementing these policies, and clarifying the influence of public opinion on the choices and alternatives of policies by decision-makers in foreign policy.

The study concluded that the nature of the political system significantly influences the formulation and implementation of foreign policy and is one of the most important factors that play a role in determining these policies and their implementation mechanisms. Moreover, the political leader and public opinion play a role in directing these policies and choosing alternatives when formulating them and defining their goals, which contributes to their success. This is in addition to the reflection of the external environment on determining the objectives of these policies and their implementation mechanisms.

The study emphasized that the nature of the political system is one of the most important factors influencing the design, formulation, and implementation of these policies. The more cohesive the political system is and enjoys popular satisfaction, the more it will be a motive to provide the necessary resources to make and implement these policies in the best way.

**Keywords** – Political system, foreign policy, political leader, authoritarian systems, democracy, popular satisfaction.

## المُقدّمة :

تنطلق السياسة الخارجية في بنائها وصياغة قراراتها من عدّة متغيرات , ومن أهمها طبيعة النّظام السياسيّ وإمكانياته سواء الطبيعية أو السياسية , فعملية السياسة الخارجية تتم من خلال السلطة التنفيذية بصفة رئيسية, وبنين السلطة التنفيذية يؤثر في قدراتها علي صنع السياسة الخارجية, ويقصد ببنين السلطة التنفيذية في هذا الصدد شكل وطبيعة هذه السلطة في اتخاذ وتنفيذ السياسات العامة للدولة , والموارد التي تؤهلها للقيام بهذه السياسات علي اكمل وجه, والقيود المفروضة على هذه السلطة عند تنفيذها لهذه السياسات, وينعكس ذلك من خلال علاقة هذه السلطة بالمؤسسات الأخرى في النّظام السياسي, بالإضافة إلى العوامل الأخرى المتمثلة في البيئة السياسية التي تتم فيها صنع هذه السياسات سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي .

ولا شك أن صُنع السياسة الخارجية تحدّه عدّة متغيرات وعوامل رئيسية , منها ما يتعلّق بالشأن الداخلي , مثل : طبيعة النظام السياسي , والموارد المتاحة التي يمكن استخدامها في صنع السياسة الخارجية , إضافة إلى الضوابط والقيود المفروضة على النظام السياسي في تعامله مع بيئته الداخلية, هذا بالإضافة إلى البيئة الدوليّة التي يتم فيها صنع واتخاذ السياسات الخارجية لأي نظام سياسي .  
وتسعى هذه الورقة البحثية لإيضاح دور طبيعة النّظام السياسي وتأثيرها في صنع

وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة, حيث تُعد طبيعة وشكل النظام السياسي إحدى المتغيرات المؤثرة في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية لأي نظام سياسي .

### أهمية الدراسة :

لاشك أن عملية صنع السياسة الخارجية هي عملية مركبة , وتعتمد على العديد من المتغيرات والمؤثرات عند اتخاذها للقرارات, ومن هذه المتغيرات ما هو متعلق بالشأن الداخلي للدولة وطبيعة نظامها السياسي ومواردها وضوابطها الدستورية والقانونية, والقيود التي يلتزم بها مشرعي ومنفذي هذه صنع السياسات سواء الداخلية او الخارجية , ومنها ما هو متعلق بطبيعة البيئة الدولية التي تصنع فيها هذه السياسات وعلاقة النظام بمحيطه الاقليمي والدولي, وما هو متعلق بالطبيعة الدستورية لهذا النظام , والموارد المتاحة لذلك النظام , وتأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول أحد المتغيرات المؤثرة علي صنع السياسة الخارجية , وهو المتغير المتعلق بطبيعة وشكل النظام السياسي والقيود المفروضة عليه , و من ثم تأثير هذه الطبيعة في عملية صنع سياسته الخارجية .

### إشكالية الدراسة :

تنطلق هذه الورقة البحثية من امكانية الاجابة علي السؤال الرئيسي المتعلق بصنع السياسة الخارجية والمتمثل في : مدي تأثير طبيعة النظام السياسي في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة ؟

و يتفرع عن هذه الاشكالية عدة أسئلة اجرائية علي النحو التالي :-

س 1- ما المتغيرات التي تؤثر في حركية النظام السياسي عند صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة ؟

س 2- ما مدي تأثير طبيعة النظام السياسي علي اتخاذ قرارات السياسة الخارجية ؟

س 3- ما هو دور القائد السياسي وأثره علي السياسة الخارجية ؟

### منهجية الدراسة

لتبيان طبيعة النظام السياسي وأثرها علي عملية صنع السياسة الخارجية اعتمدنا منهجية وصفية تحليلية من خلال البحث والتحليل للدراسات النظرية المتعلقة بطبيعة الانظمة السياسية وانماطها وصلاحياتها الدستورية , هذا بالإضافة الي استخدام المنهج القانوني عند تناول الجوانب القانونية لمؤسسات النظام السياسي وصلاحياتها الدستورية وعلاقتها فيما بينها عند صنع وصياغة السياسات العامة والسياسة

الخارجية للدولة , ومن ثم يمكننا الاستعانة بمنهج النظم لدراسة عملية المدخلات والمخرجات التي من خلالها يتاح للنظام السياسي الاختيار بين البدائل المتاحة للسياسات العامة للدولة .

### تقسيمات الدراسة :

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث مقسمة إلى عِدّة مطالب وذلك على النحو التالي :  
المبحث التمهيدي : يشتمل على مقدّمة الدراسة وأهميتها والاشكالية البحثية والمنهجية المتبعة , وتقسيمات الدّراسة والدّراسات السّابقة، والمبحث الأول : ويتضمن هذا المبحث عدة مطالب يتناول الباحث خلالها مفهوم النظام السياسي وخصائصه ووظائفه , وذلك في المطلب الأول , في حين يتناول المطلب الثاني طبيعة وانماط الانظمة السياسية ، وأما المبحث الثاني فيتناول تحليل حركية تأثير النظام السياسي علي السياسة الخارجية من خلال المتغيرات الفرعية المؤثرة في حركية هذا النظام عند صنع السياسة الخارجية , وذلك في إطار عِدّة مطالب نتناول خلالها المتغيرات الفرعية المؤثرة في حركية النظام السياسي وتأثير القائد السياسي على قرارات السياسة الخارجية, ومن ثم التّطرق إلى أثر الرأْي العام وتوجّهات المجتمع على اختيارات النظام السياسي عند صياغة وتنفيذ السياسات الخارجية للدولة .

### الدّراسات السّابقة :

**1- دراسة :** محمّد قروش " 2018 م، بعنوان : طبيعة النظام السياسي وأثره في توجيه السلوك الخارجي للدولة السياسة الصينية تجاه المغرب العربي نموذجاً، حاول الباحث إبراز ما يميز السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي بكونها سياسة سلمية تعتمد علي مفهوم القوي الناعمة , الذي يعتمد علي الثقافة والفكر والدبلوماسية كمدخل للتقرب من هذه الدول , و ذلك بالتركيز علي العوامل الداخلية التي تساهم في توجيه السياسة الخارجية الصينية من خلال طبيعة النّظام السياسي الصيني و أثره في توجيه سلوكها الخارجي .

**2- دراسة :** محمّد عبد الجيد عبد الجيد 2023م، بعنوان : تأثير السمات الشخصية للقائد السياسي في صنع السياسة الخارجية نموذج صدام حسين تجاه ايران والكويت من 1980- 1990 م

يرى الباحث في دراسته أن القيادة السياسية هي قدرة وبراعة وفاعلية القائد السياسي في تحقيق أهداف المجتمع , واختيار أفضل الوسائل المناسبة لتحقيقها من خلال

التعاون مع النخب السياسية الموجودة في المجتمع , ويؤكد الباحث أن القائد السياسي يتأثر بعوامل موضوعية وشخصية تؤثر في تحديد أهداف السياسة الخارجية واليات تنفيذها .

**3-دراسة :** تماضر الفشن , أغسطس " 2023م ، بعنوان : العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية " ترى الباحثة أن عملية اتخاذ القرار السياسي تتأثر بمجموعة من العوامل ذكرت منها النظام السياسي السائد في الدولة , والنظام الاقتصادي والأحزاب السياسية و جماعات الضغط , و كذلك النظام الدولي العام .  
وخلصت الباحثة إلي أن عملية صنع و اتخاذ السياسة الخارجية للدولة تتأثر بتلك العوامل التي تمثل البيئة التي يتم فيها اتخاذ قرارات السياسة الخارجية للدولة .

### **المبحث الأول – طبيعة النظام السياسي كمتغير ثابت في رسم السياسة الخارجية للدولة:**

يتناول هذا المبحث طبيعة الأنظمة السياسية وأثرها في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية , وذلك من خلال مطلبين علي النحو التالي :

#### **المطلب الأول - مفهوم النظام السياسي للدولة - خصائصه ووظائفه - :**

**أولاً - مفهوم النظام السياسي :** النظام السياسي هو نظام اجتماعي يقوم بعدة أدوار أو وظائف متعددة استناداً إلى سلطة مخولة له أو قوة يستند إليها منها إدارة موارد المجتمع وتحقيق الأمن الداخلي والخارجي , وتحقيق أكبر قدر من المصالح العامة، والعمل على الحد من التناقضات الاجتماعية (1) ، ومفهوم النظام السياسي يمكن تعريفه علي أنه : " عبارة عن مجموعة من الممارسات ، والسلوكيات المقننة , والتي تلعب دوراً مهماً في تنظيم عمل المؤسسات و القوى في المجتمع الواحد بشكل قانوني , كما يمكن تعريفه بأنه : " عبارة عن لوائح قانونية و قواعد تعمل دولة ما علي تطبيقها علي الشعب الذي تحكمه سعياً لتحقيق الرفاهية والأمان للدولة داخلياً وخارجياً , وبالتالي تحقيق العدد الأكبر من المصالح التي تتماشى مع مصالح الشعب , وتعتبر المؤسسات المتخذة للقرار السياسي هي المسؤولة عن تطبيق هذا النظام السياسي, وهي السلطات والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية (2) ، كما يقصد بالنظام السياسي *political Regime* , ذلك الدور أو الأدوار في النسق السياسي الوطني التي تكمن فيها سلطة اتخاذ القرارات الملزمة (3)

وبناءً على ما سبق يمكن تحديد مفهوم النّظام السياسي في كونه نظام اجتماعي سياسي مخول وفقاً لتشريعات قانونية وشرعية سلطوية بالقيام بعدة أدوار ووظائف داخل المجتمع سواء على المستوي الداخلي أو الخارجي, و يستند إلى قوّة القانون , ويهدف إلى تحقيق الأمن و الرفاهية للمجتمع , وسعياً لتحقيق المصلحة العامة للدولة .

**ثانياً - خصائص النّظام السياسي :** ينفرد النظام السياسي بعدد من الخصائص

التي تميزه عن غيره من الانظمة و هي : (4)

- يحظى النظام السياسي بسلطة عليا في البيئة التي يعمل فيها , إذ يكون أفراد المجتمع ملزمين في تطبيق قوانينه , و أتباع أنظمتهم و قراراته
- يمتاز بالاستقلالية الذاتية
- يفرض سيطرته على العلاقات التي تربط بين عناصره من خلال مجموعة من القواعد والقوانين الحاكمة لذلك .
- يعتبر المحرك الأساسي في أي بيئة يتواجد فيها , وكما أنه قابل للتفاعل مع الانظمة الأخرى في المجتمع كالاقتصادية والنظامية والاجتماعية

و يتميز النظام السياسي بالخصائص التالية (5)

- امتلاك النظام السياسي سلطة عليا في المجتمع , و من ثم تكون قوانينه و أنظمتهم و قراراته ملزمة للكافة

- تحكم علاقات عناصر النظام السياسي قواعد قانونية وسياسية , و من ثم فهو يتمتع باستقلال ذاتي نسبي أكثر من أي نظام فرعي آخر من أنظمة المجتمع , ويكون تأثير النظام السياسي في المجتمع أكثر من أي نظام فرعي آخر .
- يتفاعل النظام السياسي مع النظم الفرعية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والنظامية , كونها البيئة التي يتحرك فيها .

ويمكن القول :أن النظام السياسي يتميز بخصائص لا توجد في الأنظمة الفرعية الأخرى في المجتمع , وذلك في كونه يضع القوانين واللوائح التي تُلزم كافة الانظمة الأخرى في المجتمع بأتباعها والتقيدها بها , في حين يمكنه التفاعل مع كافة هذه الانظمة وفقاً لبيئته الداخلية و الخارجية .

**ثالثاً - وظائف النظام السياسي :-** (6)

- يلعب النظام السياسي دوراً مهماً في رسم أبعاد المجتمع من حيث الأهداف و المساعي التي تحقق الرفاهية والأمن لأفراد المجتمع والدولة كاملة .

- صهر طاقات افراد المجتمع ضمن بوتقة خادمة للمجتمع تضمن تعزيز دور أبنائه في السعي نحو الرفاهية و الامان و تحقيقهما .
- يؤدّي دوراً بارزاً في دمج عناصر المجتمع وتكيفها مع بعضها البعض سعياً لتحقيق المصلحة العامة .
- يضيئ النظام السياسي المشروع على حياة الافراد السياسية بتطبيق أحكام قواعد القانون و السياسة العامة .
- يضمن العدل و المساواة بين أفراد المجتمع الواحد .
- و قد لخصت الباحثة " أسماء ابو حديد" وظائف النظام السياسي علي النحو التالي :-
- 1- تحديد أهداف الدولة و المجتمع , و التركيز علي الامن و الرفاهية .
  - 2- ضمان مشاركة كل أبناء المجتمع , وحشد طاقاته لتحقيق أهداف الدولة .
  - 3- توحيد عناصر المجتمع أو دمجها لزيادة قوة الدولة مما يضمن تحقيق مصالحها وأهدافها .
  - 4- مطابقة ممارسة الحياة السياسية مع القواعد السياسية و القانونية الرسمية في الدولة ما يعني إضفاء شرعية علي النظام السياسي نفسه . (7)
- وبناءً على ما سبق يكمن إجمال أهم وظائف النّظام السياسي في تحقيق الأمن للمجتمع, وحشد كافة الطاقات لتحقيق أهداف الدولة والمصلحة العامة للمجتمع, ومن ثم إضفاء الشرعية علي عمل السلطات داخل المجتمع وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة لها , و التي تعكس الشرعية علي طبيعة النظام السياسي نفسه .
- المطلب الثاني - طبيعة وأشكال الانظمة السياسية ودورها في رسم السياسات الخارجية :**

تتعدّد أشكال وأنماط الأنظمة السياسية, فمنها ما يطلق عليه أنظمة سياسية ديمقراطية او جمهورية , ومنها ما يعرف بالأنظمة التسلطية او الفردية او الوراثية والملكية , ولقد شاع تقسيم الأنظمة السياسية من حيث ممارسة السلطة الي نظم فردية وأخرى أرسنقراطية وثالثة ديمقراطية منذ عهد هيرودوت (484-425) ق.م الذي يميز بين هذه الاشكال الثلاثة, وحدد خصائص كل منها و فاضل بينها , و لازال هذا التقسيم سائداً الي اليوم إذ ان السلطة قد تكون بيد الحاكم الفرد , أو فئة محدودة من الأفراد, كما يمكن أن تكون بين أيدي غالبية الشعب(8), وتنبثق عن هذه التقسيمات العديد من الأشكال و الأنماط للأنظمة السياسية , فمنها ما هو نظام فردي ملكي أو حكم فئة أو الاقلية أو النظام الجمهوري المنتخب من قبل الشعب , ونظراً لتعدد طبيعة

وأشكال وأنماط الأنظمة السياسية وفقاً للنظريات السياسية والفلسفية لطبيعة النظام السياسي فإننا سنتناول معضلة النظم الديمقراطية في صنع السياسة الخارجية، والتميز بين معالم السياسة الخارجية للنظم الديمقراطية و النظم التسلطية (9) - الانظمة الديمقراطية والتسلطية وتأثيرها علي السياسة الخارجية :-

يرى أنصار المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية أن هناك تناقضاً جوهرياً بين العملية الديمقراطية من ناحية وبين عملية السياسة الخارجية من ناحية أخرى ، فالعملية الديمقراطية تعني المنافسة السياسية، ومشاركة مختلف القوي السياسية في صنع السياسة العامة ، بينما يتطلب صنع السياسة الخارجية سرعة الحركة في التعامل مع المتغيرات الخارجية الجديدة ، ومحدودية عدد المشاركين في صنع هذه السياسة ، كذلك فالسياسة الخارجية تتطلب سرية التخطيط والتنفيذ ، وهذا ما يتعارض مع المبادئ الديمقراطية التي تتطلب التشاور و العلنية . (10) ، ويقول د. حامد ربيع (11) ، " أن النظم الديمقراطية تتسم بعدة خصائص تحد من فاعلية السياسة الخارجية ، واهم تلك الخصائص هي مراجعة ومحاسبة الحكام ، والمساواة السياسية بين المواطنين من حيث إمكانية تولي وظائف إدارة السياسة الخارجية بغض النظر عن معتقداتهم السياسية ، وحرية المواطن في النشاط الخارجي دون رقابة من الدولة مع فعالية السياسة الخارجية " ، ويرى ( كارل قيصر ) أن التطور المعاصر للعلاقات الدولية المتمثل في نمو القوي القومية ، وإدارة السياسة الخارجية بشكل ديمقراطي لا يتأتى من خلال رقابة السلطة التشريعية و الرأي العام ، وقد أدي هذا التطور إلي إضعاف قدرة السلطة التشريعية و الرأي العام علي مراقبة السياسة الخارجية ، وإلي تزايد دور السلطة التنفيذية في صنع تلك السياسة لأنها تستطيع متابعة التطورات السريعة في العلاقات الدولية .(12)

ولا شك أن أثر النظام السياسي علي السياسة الخارجية يتضح من افتراض أن عملية صنع السياسة الخارجية تتم من خلال السلطة التنفيذية بصفة رئيسية ، وأن بنائها يؤثر في قدراتها علي صنع هذه السياسة ، و أن اختلاف بنيان النظم السياسية يؤدي إلي صنع سياسات خارجية مختلفة ، كما أن تغير النظام السياسي في المجتمع ذاته يؤدي إلي تغير السياسة الخارجية، ولقد انتقد عدد من الدارسين و المفكرين الطرق الديمقراطية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية علي أساس أنها أقل فعالية من الطرق التسلطية (13)، حيث يري بعض الباحثين أن النظم التسلطية أكثر فعالية من النظم الديمقراطية في مجال السياسة الخارجية لعدة أسباب منها .(14)



- 1- النظم التسلطية أكثر قدرة علي اتخاذ قرارات سريعة .
- 2- النظام التسلطي أكثر قدرة علي ضمان تنفيذ قرارات السياسة الخارجية التي يتخذها نتيجة وجود هيكل هرمي محدود للسلطة يضمن تنفيذ القرارات .
- 3- يتميز النظام التسلطي بوحدة التعبير عن السياسة الخارجية نتيجة المركزية في عملية صنع تلك السياسة علي عكس الانظمة الديمقراطية
- 4- يتميز النظام التسلطي بأنه أكثر قدرة من النظام الديمقراطي علي التأقلم مع المتغيرات الخارجية الجديدة , لأن النظام التسلطي أقل تعقيداً من النظام الديمقراطي بالضوابط الداخلية .
- 5- يتميز النظام التسلطي بأنه أكثر قدرة من النظام الديمقراطي علي حماية سرية سياسته الخارجية, و عدم تسرب المعلومات من داخل أجهزة صنع السياسة . ويمكن تحديد عدّة أسباب تؤدي إلى توقع فعالية الهيكل التسلطي في مجال السياسة الخارجية ومنها: (15)
- 1- ينتج قرارات سريعة لأنه لا يستجيب للضغوط العامة .
- 2- يضم عادة عدد محدود من الافراد.
- 3- قلة عملية المساومة داخل هذا النظام , لأنه بإمكانه تخطي المعارضة , أو حتي قمعها.
- 4- الاذعان لقرارات السياسة الخارجية , حيث جزاء عدم الاذعان يكون شديداً .
- 5- يتمكن من ضمان تمثيل خارجي قوي لسياساته , فيعزز من الثقة في الرسالة التي يوجهها للآخرين .
- 6- تمكن مركزية عملية صنع القرار من تشكيل جبهة موحدة في مجال السياسة الخارجية .
- 7- يتبع سياسة خارجية قابلة للتكيف , لأنه الاقل تقيداً بأراء الجماهير و جماعات الضغط .
- 8 – القدرة علي أتباع سياسات متناقضة في وقت واحد بعكس الهيكل الديمقراطي . ومن ناحية أخرى يرى أنصار الرؤية الليبرالية للسياسة الخارجية أن النظم التسلطية ليست بأفضل من النظم الديمقراطية, ووفقا لما تقدّمه المدرسة الواقعية من أسانيد وحجج تؤكّد من خلالها تميّز النظام التسلطي على الأنظمة الديمقراطيّة في مجال السياسة الخارجية إلا أن أنصار المدرسة الليبرالية يرون أن النظم التسلطية ليست بأفضل حال من النظم الديمقراطيّة في ميدان السياسة الخارجية , فهي تشترك

مع النّظم الديمقراطية في بعض المشكلات منها استمرار السياسة الخارجية، فالحاكم التسلطي يرفض وجود قيادة أخرى بديلة صالحة لخلافته داخل جهاز صنع السياسة، ويحرص علي إضعاف تلك القيادة البديلة، وعدم مدها بالقرارات اللازمة لإدارة السياسة الخارجية بفعالية، و من ثم فإنّ تغيير القائد السياسي ينتج عنه غالباً تحولا رئيسياً في السياسة الخارجية، كما أن النّظم التسلطية ليست بعيدة عن الصراعات الداخلية، وعند تناقض المصالح بين مختلف المؤسسات ينعكس ذلك علي قراراتها وتنفيذها للسياسات بوجه عام، كما أنها تواجه مشكلة اكتساب تأييد الرأي العام لسياستها (16)، وتضيف المدرسة الليبرالية أن النّظم الديمقراطيّة تتمتع بمزايا معينة في مجالات السياسة الخارجية، فالنّظام الديمقراطي يوفّر للقائد السياسي موارد أساسية، كما أنه يكفل ضبط السياسة الخارجية بما يتفق والمصالح الوطنية؛ وذلك علي النحو التالي (17)

- 1- تميل النّظم الديمقراطية إلى انتخاب قيادات سياسية تتمتع بمهارات العمل السياسي كبناء العلاقات الشخصية و التحالفات الحزبية، و فن التوصل الي الحلول الوسط، وكلها صفات و مهارات لازمة في الإدارة الفعالة للسياسة الخارجية.
- 2- إن وجود ضوابط داخلية علي حرية القائد السياسي في النّظام الديمقراطي في التحرك الخارجي هي ميزة يتمتع بها هذا النّظام في إدارته للسياسة الخارجية.
- 3- أن انتهاج النّظام الديمقراطي بما في ذلك عدم توافر السرية هو ميزة للنّظام الديمقراطي لأنه يوفر الفرصة لوجود حوار وطني حقيقي حول قضايا السياسة الخارجية، ولمشاركة أكبر عدد من القوي السياسية بما يؤدي إلى توافر المعلومات، ودراسة البدائل المختلفة.

ومن ناحية أخرى يؤديّ تميز طبيعة العملية السياسية في النّظام الديمقراطي منها في النّظام التسلطي إلي اختلاف طبيعة عملية السياسة الخارجية في كل من النظامين، حيث يري بعض الباحثين أن النّظم الديمقراطية أقل ميلاً من النّظم التسلطية إلي استعمال الادوات العسكرية أو اللجوء إلي الحرب أو سلوكيات الصراع في مجال السياسة الخارجية، كما أنها أكثر ميلاً من النّظم التسلطية في اللجوء إلي التنظيمات الدولية بصفة عامة، والقضاء و التحكيم الدوليين بصفة خاصة كأداة لتسوية منازعاتها الدولية (18)

ويمكن القول أن لطبيعة وشكل النّظام السياسي تأثيراً علي صنع السياسة الخارجية إلا أن هذا التأثير يختلف من نظام سياسي لآخر نظراً لآلية صنع السياسة

واختصاصاتها داخل كل نظام، ففي حين يكون تأثير الانظمة الديمقراطية في عملية صنع السياسة الخارجية يرجع الى إدارات متخصصة ، واستقلالية هذه الادارات ، ومشاركة العديد من المؤسسات في صنع هذه السياسة نجد أنه في الانظمة التسلطية يكون هذا التأثير واضحاً وجلياً لما تتمتع به هذه الانظمة من التحكم في صنع هذه السياسات من قبل القادة السياسيين ، إضافة إلي محدودية الأفراد أو المؤسسات التي تساهم في صنع واتخاذ قرارات السياسة الخارجية ، هذا بالإضافة إلى طبيعة سلطة هذه الانظمة التي عادة تحكمها التوجهات العامة للنظام .

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن السياسة الخارجية في الأنظمة الديمقراطية ، وبالرغم من بطء استجابتها للبيئة الدولية إلا أنها تأتي وفقاً لدراسة البدائل المتاحة ، وبمشاركة قوى سياسية متعدّدة في المجتمع، إضافة إلى السعي إلى تحقيق المصالح في إطار الموارد الممكنة والبيئة الدولية ، كما أنها عادة تسعى إلى الحلول السلمية ، وتنبذ العنف و الصراع علي عكس ما ترمي إليه الأنظمة التسلطية، خاصة في حالات الأزمات الدولية ، وتتميز السياسة الخارجية للأنظمة الديمقراطية بميلها إلى الاستجابة لتوجهات الرأي العام.

ويمكن القول أن لكل من النظامين الديمقراطي والتسلطي مساوئه وإيجابياته في مجال السياسة الخارجية ، وتظل الانظمة الديمقراطية هي الاكثر رشداً ومشاركة من قبل العديد من القوي السياسية داخل المجتمع في صنع واتخاذ قرارات السياسة الخارجية مما يجعلها الانجح والافضل في صياغة و تنفيذ تلك السياسات

### المبحث الثاني - حركية تأثير النظام السياسي علي السياسة الخارجية:

المطلب الأول - المتغيرات الفرعية المؤثرة في حركية النظام عند صنع السياسة الخارجية :

يري "سالمر" أن متغير النظام السياسي يتضمن ثلاثة متغيرات فرعية تحدد حركية تأثير النظام السياسي علي السياسة الخارجية و هي :-

أولاً : الموارد السياسية ( - يقصد بالموارد السياسية "القرارات المتاحة للنظام السياسي في ميدان صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، وهي تنصرف بالتحديد الي حجم الانشطة الاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي ، وتتمثل في درجة مؤسسية النظام و درجة التأييد الشعبي العام التي يحظى بها ، و تؤثر هذه المتغيرات الثلاثة في قدرة النظام علي الحركة في مجال السياسة الخارجية .(19)

1- حجم الموارد الاجتماعية التي يُسيطر عليها النظام السياسي :

يتطلب تنفيذ أهداف السياسة الخارجية توافر قدرة معينة للنظام السياسي على توجيه الموارد العامة , كالموارد الطبيعية والقوي العاملة والنتاج الصناعي , ذلك أن تنفيذ السياسة الخارجية يتطلب إنفاق كميات من الموارد لتنفيذها.

وتتفاوت الأنظمة السياسية في حجم الموارد الاجتماعية المتاحة , ومدى سيطرة النظام على تلك الموارد , أي قدرته على توظيفها في ميدان السياسة الخارجية .

2- **مؤسسية النظام السياسي** : يقصد بمؤسسية النظام السياسي مدي اعتماد النظام في أدائه لوظائفه على أبنية بيروقراطية محددة, ووجود قنوات مستقلة لجمع المعلومات وتحليل البدائل واتخاذ القرار, ذلك أن وجود الأبنية والقنوات يوفّر للنظام السياسي موارد تؤهله للتحرك في مجال السياسة الخارجية .

3 **حجم التأييد الاجتماعي للنظام السياسي** : كلما أُنْتُد النظام السياسي إلي قاعدة عريضة من التأييد الاجتماعي لسياساته ازدادت قدرته على تنفيذ تلك السياسات , فالتأييد الاجتماعي مورد هام من موارد النظام السياسي يستطيع توظيفها في مجال التفاوض مع القوي الخارجية .- ( 20 )

**ثانياً - الضوابط السياسية** : (21) الضوابط السياسية هي مجموعة القيود المفروضة على النظام السياسي في مجال توظيف الموارد لتحقيق أهداف السياسة الخارجية , وتشمل هذه الضوابط ثلاثة متغيرات هي :

1- **نمط تمثيل المصالح الاجتماعية للنظام السياسي** : يقصد بنمط تمثيل المصالح الاجتماعية بأنه مدي تعبير النظام السياسي عن مصالح مختلف القوي العرقية والرئيسية والأيدولوجية المتباينة في المجتمع , وبأن وجود مثل هذه القوي المتعارضة يشكل قيلاً على قدرة النظام السياسي في إتباع سياسات خارجية معينة , ذلك أن عملية صنع السياسة الخارجية تتحول إلي عملية مساومات لإرضاء مختلف القوي المجتمعية.

2- **درجة التماسك السياسي للنظام** : ويقصد بذلك مدي تماسك أو تجانس القاعدة السياسية للنظام , ويشمل التماسك السياسي للنظام مدي سيطرته على المؤسسات السياسية الأخرى, و يؤثر التماسك السياسي للنظام في قدرته على المبادرة في السياسة الخارجية , وعلى أحداث تحولات جذرية في تلك السياسة .

3- **درجة المحاسبية السياسية للنظام** : يقصد بالمحاسبة السياسية - إلي أي حد يستطيع المجتمع أن يحاسب القائمين على السياسة الخارجية علي النتائج المترتبة علي تنفيذ سياساتهم .

و تعتمد درجة المحاسبية السياسية للنظام علي ثلاث متغيرات هي :

أ- **حجم المنافسة السياسية** : أي مدى وجود منافسة سياسية داخلية قوية لأفراد السلطة الحاكمة من القوي السياسية الأخرى او البديلة .

ب- **حجم المشاركة السياسية** : فكلما ازدادت درجة مشاركة أكبر عدد من المواطنين في صنع السياسة الخارجية , أصبح النظام السياسي مطالباً بأخذ عدد أكبر من وجهات النظر والتيارات في الحسبان والوفاء بقدر أكبر من المطالب الشعبية .

ج - **اسلوب تولي السلطة السياسية وفقدانها** : و يقصد بذلك مدى اعتماد إستمرار النظام السياسي علي التصويت الشعبي الحر .

وانطلاقاً من هذه المتغيرات الثلاث يمكن القول أنه كلما إزداد حجم المنافسة السياسية وحجم المشاركة السياسية، واعتماد أسلوب تولي السلطة وفقدانها على التصويت الشعبي، إزدادت الضوابط المفروضة على النّظام السياسي , ويرى بعض الدارسين أن هذه الضوابط تؤدي إلى الحدّ من حركة النظام السياسي في ميدان السياسة الخارجية , كما أنها تؤدي إلى الحدّ من فاعلية تلك السياسة .

و يقصد بحرية الحركة قدرة النظام علي إتخاذ قرارات سريعة تستجيب للظروف الجديدة , بينما يقصد بالفاعلية القدرة علي تحقيق الاهداف بأقل تكلفة ممكنة .

**المطلب الثاني - تأثير القائد السياسي والرأي العام في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية:**

أولاً - **تأثير القائد السياسي في رسم السياسة الخارجية** (22) : السياسة الخارجية ليست مجرد محصلة للتأثير الألي للعوامل الموضوعية , فالسياسة الخارجية يصنعها في التحليل النهائي فرداً أو مجموعة أفراد وهو في ذلك يتأثر بدوافعه الذاتية وخصائص شخصيته و بتصوراته الذهنية لطبيعة العوامل الموضوعية , ويلعب القائد السياسي دوراً أساسياً و مهماً في صنع السياسة الخارجية , وخصوصاً في بلدان العالم الثالث , حيث تعد المؤسسة الرئاسية "النخبة السياسية " هي الصانع الحقيقي للسياسة الخارجية لتلك البلدان , و ذلك من خلال التخطيط و التطوير و التكيف .

ويمكن القول أن درجة تأثير القائد السياسي تتفاوت بتفاوت القادة والمواقف السياسية, وهناك مجموعة من العوامل تؤدي إلى زيادة أثر القائد السياسي في صياغة السياسة الخارجية بحيث يصبح فهم هذا الدور المفتاح الرئيسي لفهم تلك السياسة .

ويمكن تحديد هذه العوامل فيما يلي (23)

- 1- اهتمام القائد بالسياسة الخارجيّة.
- 2- دراسة أسلوب الوصول للسلطة.
- 3- كاريزيمة القائد .
- 4- خبرة القائد بالشؤون الخارجيّة .
- 5- مرونة القائد.
- 6- القائد في الدول النامية .
- 7- غموض الموقف السياسي
- 8- الأزمة السياسية الدوليّة .

وتؤثر مجموعة من الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقائد السياسي علي أسلوب تعامله مع السياسة الخارجيّة, ويقصد بالدوافع الذاتية مجموعة العوامل المرتبطة بالحاجات الاساسية ( المادية والمعنوية ) للإنسان , والتي تدفع الفرد للتصرف بشكل معين مثل :

- 1- الدوافع نحو القوّة .
  - 2- الحاجة الي الانتماء .
  - 3 - الحاجة إلى الانجاز.
  - 4- احترام الذات.
  - 5 - النزعة نحو السيطرة أو الخضوع .
- أما الخصائص الشخصية فتتصرف الي مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي و العاطفي والسلوكي للإنسان , كأن يكون الفرد ذا شخصية تسلطية , أو يكون ميالاً إلي الانفتاح علي الافكار الجديدة.

ويتضح دور القائد السياسي في صنع واتخاذ القرارات في السياسة الخارجيّة عادة كلما كانت طبيعة النّظام السياسي تسلطي وحكم فردي في التحرك الخارجي . ويرى بعض الدارسين أن السياسة الخارجيّة في النظم الديمقراطيّة هي نتاج لقوي اجتماعية , كما أنها تصنع داخل مؤسسات سياسية وإدارية ,وبذلك تصنع قيوداً علي دور القائد السياسي , فالقائد السياسي هو في النهاية مثل لطبقة معينة أو نخبة سياسية معينة , ولا يملك إلا الانصياع لإدارة تلك الطبقة أو النخبة , فالسياسة الخارجيّة لا يصنعها قائد سياسي واحد , وإنما يصنعها مجموعة من القادة السياسيين لكل منهم خصائصه المستقلة , و من شأن تفاعل تلك الخصائص في عملية صنع السياسة الخارجيّة أن يلغي الأثر المحتمل لقائد واحد , ومن ثم تصبح عملية السياسة الخارجيّة علي أحد الفروض محصلة لتفاعل مجموعات من الافراد .(24)

وفي الواقع أن القائد السياسي ليس مجرد ممثل لمصالح و تصورات و عقائد مؤسسة اجتماعية , و لكنه فاعل نشيط في إعطاء تلك المصالح والتصورات والعقائد

معاني محددة , فاذا كان من الصحيح أن هناك مصالح قومية عامة يؤمن بها كل من يشغل منصب القائد السياسي المركزي , فان تلك المصالح تكتسب ابعاداً محددة من خلال رؤية القائد السياسي لتلك المصالح .

ويمكن القول أن درجة تأثير القائد السياسي تتفاوت بتفاوت القادة السياسيين, وتفاوتت المواقف السياسية , وأن هناك مجموعة من العوامل التي يؤدي توافرها إلى زيادة أثر القائد السياسي في صياغة السياسة الخارجية , بحيث يصبح هذا الدور المفتاح الرئيس لفهم تلك السياسة , ويشمل هذا التأثير مختلف أبعاد القائد السياسي سواء الدوافع الذاتية أو الخصائص الشخصية أو البيئة النفسية , ويمكن القول أنه كلما تدني مستوي تطور المؤسسات السياسية , و أتمس النظام السياسي بالطابع التسلسلي ازداد تأثير القائد السياسي علي السياسة الخارجية .(25)

**ثانياً - تأثير الرأى العام علي قرارات السياسة الخارجية :** يعد الرأى العام مؤثراً في السياسة الخارجية , وذلك من خلال تأثيره علي صانع القرار, فالرأى العام أصبح قوة لا يستهان بها علي الساحة الدولية , وهو أحد العوامل الهامة التي تؤثر علي السياسة الخارجية , حيث يؤثر في الاتجاهات التي تتبناها الدولة في علاقاتها مع الدول الاخرى , وأصبح له دور مهم في ترتيب الأولويات التي تتبناها الدولة في الداخل و في الخارج , ومفهوم الرأى هو ما يريده المجتمع أو الجزء السائد منه , أي : ما يتبناه المجتمع أو الغالبية في المجتمع من آراء ووجهات النظر(26) , ويعرفه " هارولد تشايلدر " بأنه : مجموعة من الآراء الفردية , أو هو حاصل جمع الآراء الفردية , كما يعرفه "جيمس يزاييس" بأنه : اصطلاح يستخدم للتعبير عن مجموع الآراء التي يتوصل إليها الناس إزاء المسائل التي تؤثر في مصالحهم الخاصة والعامة ( 27 ) , وتتعدد التعريفات لمفهوم الرأى العام بحيث يمكن اجمالها في تعريف د . أحمد ابوزيد, والذي يعرفه بأنه "وجهة نظر أغلب الجماعة التي لا يفوقه ولا يحجبه رأياً آخر, وذلك في وقت معين و إزاء مسألة تعني الجماعة تدور حولها المناقشة صراحة أو ضمناً في إطار هذه الجماعة .(28) , ويعتبر الرأى العام أحد الموارد أو الضوابط السياسية التي يتأثر بها النظام السياسي في ميدان السياسة الخارجية . كما يقصد بالرأى العام "آراء الافراد المتعلقة بقضايا عامة محددة في مجال السياسة , وهي قضايا عامة تهم المجتمع ككل , و ذات طبيعة محددة , و هذا ما يميز الرأى العام عن الثقافة السياسية .

و في تحليل أثر الرأي العام علي السياسة الخارجية , ذهبت المدرسة الواقعية الي ان الرأي العام ليس عاملاً مؤثراً علي السياسة الخارجية , وأكدت تلك المدرسة الاثر السلبي للرأي العام , و أن هذا المتغير يتسم بطبيعة معينة متعددة الابعاد , وذلك علي النحو التالي :-

1- يتميز الرأي العام بعدم معرفته للمعلومات والحقائق الاساسية المتعلقة بالسياسة الخارجية .

2- كذلك فالرأي العام لا يكاد يهتم بقضايا السياسة الخارجية , لان تلك القضايا لا تؤثر علي توزيع الموارد داخل المجتمع .

3- اذا اهتم الرأي العام بالسياسة الخارجية فانه يهتم بها من منظور يتسم بالتبسيط الشديد .

4- يتميز اهتمام الرأي العام بالسياسة الخارجية بالتقلب الشديد , فهو يزداد علي حد كبير في فترات الأزمات الدولية , ولكنه يقل كثيراً في الفترات العادية .(29)

ويمكن القول أن المدرسة الواقعية ترى بقلّة تأثير متغير الرأي العام في صنع واتخاذ قرارات السياسة الخارجية قياساً بتأثيره في صنع السياسة الداخلية , حيث أن اهتمام المواطنين بقضايا السياسة الخارجية ليس بنفس القدر الذي تناله القضايا الداخلية , هذا بالإضافة الي أن ما يهم الرأي العام عادة توزيع الموارد داخل الدولة , والمشاركة السياسية في صنع السياسات العامة , وفي هذا الاطار تري المدرسة الواقعية تأثير الراي العام علي السياسة الخارجية يتمثل في بعدين هما :-

1- يستطيع صانع السياسة الخارجية أن يؤثر في الرأي العام كثيراً .  
2- كثيراً ما يتصرف صانع السياسة الخارجية بعكس ما يراه الرأي العام نظراً لمعرفة صانعي السياسة الخارجية بالطبيعة السلبية للرأي العام , ورغم قوة حجج المدرسة الواقعية فإنها لا يمكن أن تشكل حكماً عاماً علي أثر الرأي العام علي السياسة الخارجية .

و يمكن القول أن تأثير الرأي العام له طبيعة مركبة , بمعنى أن تأثيره يختلف باختلاف النظم السياسية وقضايا السياسة الخارجية المطروحة , ومدى اتفاق الرأي العام حول تلك القضايا , فتأثير الرأي العام يزداد في النظم السياسية الديمقراطية عنه في النظم السياسية التسلطية , كذلك يختلف بأهمية القضايا المثارة وباختلاف درجة اتفاق الرأي العام والقيادة السياسية علي التعامل مع تلك القضايا .



هذا في حين ترى المدرسة الليبرالية أن الرأي العام يؤثر على السياسة الخارجية من خلال ثلاثة مداخل جوهرية هي :

1- التأثير في أجندة السياسة الخارجية , فقد يدفع الرأي العام صانع السياسة الخارجية نحو الاهتمام بقضية معينة والتأثير في مدي إدراكه لأهمية هذه القضية , ومن ثم فإن الراي العام يحدد بشكل معين أجندة السياسة الخارجية .(30)

2- التأثير في الاطر العامة للسياسة الخارجية , فالرأي العام يلعب دوراً في وضع ضوابط معينة علي قدرة صانع السياسة الخارجية في اختيار بدائل معينة , أي يحدد له الاطر الرئيسية للخيارات الممكنة , فإذا تخطي صانع السياسة الخارجية هذه الحدود أو الضوابط فإنه ربما يواجه بثورة الرأي العام عليه .

3- التأثير في خيارات السياسة الخارجية : حيث يؤثر الرأي العام علي نوعية الخيارات السياسية التي يتبناها صانع السياسة الخارجية أو ما يسمي بتحديد السياسات , ولكن هذا النمو من التأثير نادر الحدوث , حيث إن الرأي العام يؤثر في منع القائد السياسي من تبني سياسة معينة أكثر من دفعة إلي تبني سياسة بديلة .

ويمكن القول أن انصار المدرسة الواقعية يرون أن الرأي العام يتغير بشكل سريع , لذلك لا يصلح الاعتماد عليه مرشداً لصانع القرار , وأما أصحاب النظرية الليبرالية فإنهم يعطون أهمية كبري لحرية التعبير عن الرأي , والرأي العام في هذه النظرية له دور كبير ومؤثر علي صانع القرار , وهو قادر علي تغيير قرارات صانع القرار سواء في السياسة العامة أو السياسة الخارجية للنظام .

## الخاتمة :

تناولت هذه الورقة البحثية طبيعة النظام السياسي وأثرها علي صنع واتخاذ قرارات السياسة الخارجية , وقد تم تقسيمها إلي عدة مباحث تناولنا خلالها مفهوم النظام السياسي و خصائصه و وظائفه , و من ثم اشكال وانماط الانظمة السياسية وأثرها علي السياسة الخارجية , ذلك في المبحث الاول , في حين تناول المبحث الثاني المتغيرات التي تؤثر في حركية النظام السياسي عند تأثيره علي صانع السياسة الخارجية , و قد تم تناول عدة متغيرات تمثلت في الموارد السياسية و الضوابط السياسية و كذلك أثر القائد السياسي في صنع و إتخاذ قرارات السياسة الخارجية و دور الرأي العام , ومدي تأثيره علي صانع السياسة الخارجية للدولة . و قد خلصت الدراسة إلي عدة نتائج و توصيات يمكن إجمالها فيما يلي :-

## 1- النتائج:

1- إن طبيعة النظام السياسي لها من التأثير الكبير عند صنع و إتخاذ قرارات السياسة الخارجية , و من ثم فإن رسم السياسات الخارجية لهذه الدولة أو تلك يعود بالأساس إلي طبيعة النظام السياسي القائم , والضوابط التي تحكم هذا النظام , بالإضافة إلي موارده المتاحة والتي تعد من العوامل المؤثرة في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية .

2- لا شك أن السياسة الخارجية هي وليدة مجتمع له من الاتجاهات و العقائد ما يؤثر علي تلك السياسات عند تعاملها مع البيئة الدولية , ومن ثم فإن التأثير المجتمعي يعد قيذا علي النظام السياسي , وهذا منطلب ضروري لنيل الرضا الشعبي علي اختيارات وبدائل صنع وتنفيذ السياسات الخارجية للنظام السياسي القائم .

3- تتميز طبيعة النظام السياسي عند صياغته وتنفيذه للسياسات الخارجية , وذلك بالاختلاف بين الأنظمة السياسية التسلطية والديمقراطية , فلكل نظام سياسي قيوده وإمكانياته في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية .

4- يمكن القول باختلاف تأثير كل من القائد السياسي والرأي العام في صياغة وتنفيذ السياسات الخارجية وفقا لطبيعة النظام السياسي السائد في الدولة .  
وبناء علي ما سبق يمكن إيجاز بعض التوصيات علي النحو التالي :-

1- يجب علي صانع السياسة الخارجية الاخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام السياسي و إمكانياته وتوجهاته , إضافة إلى البيئة الداخلية التي قد تسهم في إنجاح السياسة الخارجية للدولة .

2- علي صانع السياسة الخارجية اختيار البدائل التي يمكن ان تجد قبولا شعبياً ما يدفع بتنفيذ تلك السياسات علي الوجه الأكمل .

3- لا يمكن فصل السياسة الخارجية عن بيئتها الداخلية , فالمؤسسات في إطار النظام السياسي يجب أن تربطها علاقات تكامل و تفاعل يدفع بالاتجاه لتنفيذ تلك السياسات .

4- بالرغم من التأثير الذي تفرضه البيئة الدولية علي اهداف واتجاهات السياسات الخارجية وتنفيذها , إلا أن الشأن الداخلي بكافة جوانبه يظلّ المؤثر الرئيس عند صياغة وتنفيذ السياسات الخارجية .

## الهوامش :

1- Easton D. The Political System : An Inquiry into the State of Political Science. –

2. ed. Knopf; 1971

2- إيمان الحباري : مفهوم النظام السياسي , منشور على الموقع mawd003.com .

3- سليم 2001 : ص 225 )

- 4- جامعة محمد لامين دباغين : ص 1  
Easton D. 1971-5
- 6- وظائف النظام السياسي , أسماء أبو حديد , منشور علي الانترنت علي الموقع  
answers>mad003.com
- 7- سعد غازي طالب ( 2022 ) النظم السياسية , محاضرات في النظم السياسية , كلية المستقبل متوفرة علي  
الموقع www.uomus.edu.iq-8- سليم 2001 : ص 233 .
- 9- سليم 2001 : ص 233 )
- 10- الكيالي، عبد الوهاب. العلاقات الدولية: مدخل نظري. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004. ص:  
289 .
- 11- ربيع و سليم 2001 : ص 234
- 12- قيصر، كارل. السياسة الخارجية الأمريكية. ترجمة: محمد السيد سليم. دار الفكر العربي، 1985. ص  
123.
- 13- حسين، شمال. السياسة الخارجية. مكتبة آفاق عربية، العراق، 2005. ص 29 .
- 14- حسين 2005 : ص 31 .
- 15- الفاسمي، علي. السياسة الخارجية العربية: الواقع والمأمول. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،  
2015، ص. 58-68.
- 16- حسين 2005 : ص 31 )
- 17- منصور، عبد العظيم. السياسة الخارجية: مدخل تحليلي. مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2004.
- 18- عبد الفتاح، معتز. النظم السياسية المقارنة: مدخل معاصر. الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2016.
- 19- نصر الدين، أحمد. العلاقات الدولية : نظريات ومفاهيم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010  
، ص 85 – 89
- 20- نصر الدين 2010 : ص 85 - 89 )
- 21- محمد السيد سليم , تحليل السياسة الخارجية . دار الجبل القاهرة , ط 2 , القاهرة , 2001م , ص 225 .
- 22- عبد المطلب عبد الباسط عبد المطلب. دور القادة في صياغة السياسة الخارجية للدول النامية: دراسة  
حالة مصر في عهد عبد الناصر. مجلة العلوم السياسية، المجلد 2، العدد 1، 1978، ص 1-25. ص 14
- 23- علي الدين هلال. السياسة الخارجية العربية: اتجاهات ومحددات. الكويت: معهد الكويت للأبحاث  
العلمية، 1988. ص 15
- 24- تامر عبدالحميد محمد مرتضي : الرأي العام والسياسة الخارجية , المركز الديمقراطي العربي , نشر  
بتاريخ 24 فبراير 2016 علي الموقع: democratica.de
- 25- مرتضى 2016 ) .
- 26- جابر عصفور. الرأي العام ودوره في السياسة الخارجية. القاهرة: دار المعارف، 1985. ص 10 .
- 27- عصفور 1985 : ص 10 )
- 28- كمال منصور. الرأي العام والسياسة الخارجية: دراسة تحليلية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،  
1990. ص 25
- 29- علي 1996 : ص 122 )
- 30- سليم 2005 : ص 242 )
- وغيرها من المصادر والمراجع التي استعان بها الباحث :**
- سعيد إسماعيل علي : دور الرأي العام في صنع السياسة الخارجية. مجلة السياسة الدولية، العدد 120،  
أكتوبر 1996، ص 120-140
- خصائص النظام السياسي , محاضرات في السياسة المقارنة جامعة محمد لامين دباغين سطيف الجزائر  
على الموقع stifz.dz/model/book